

مصر في مرمى التحولات الإقليمية الجديدة



المشروعات سوف يتعرض إلى اهتزازات ما لم يكن مصحوبا بأدوات تثبته على الأرض، أو رؤية تتخلل عبرها مصر عن الهدوء المتكرر، الذي يجري تفسيره أحيانا على أنه ارتباك مزمن.

يحل تبني رؤية إقليمية واضحة الكثير من المشكلات التي يمكن أن تواجهها مصر من وراء الانتظار والرهان على إخفاقات الخصوم والمنافسين، فمع إخماد بعض الصراعات أو إشعال أخرى سوف تتغير خارطة الحالية، التي شهدت القاهرة عليها جانبا كبيرا من حساباتها، لذلك هي في مرمى التحولات الإقليمية شاعت أم أبت.

تبعده الإخاطر عنها تماما، فالتحالفات التي نسجت مع دول عربية وأجنبية ربما تصاب في مقتل مع النتائج غير المتوقعة التي تجلبها التحولات المنتظرة في المنطقة.

قد يكون ما يتردد عن انفتاح سعودي على كل من تركيا وإسرائيل، مؤشرا على التغييرات المنتظرة ويتطلب من القاهرة التفكير جيدا في ارتداداته، تاركها عن المراوحة التي تشهدها العلاقات مع دول كثيرة، وهي في جزء منها تقوم على تبادل المصالح، بمعنى أن الحصول عليها أو تلبيتها من قبل دولة أخرى يمكن أن يقلب الطاولة مهمًا مع دول عديدة، لكن في خضم

الذي يضم إيران وتركيا وقطر، والخصومة مع هذه الدول متباينة، لكن من الصعب أن تتحول إلى تفاهم بعيد المدى، لأن تكاليف خطوة من هذا النوع باهظة سياسيا، ولا تتسجم مع الخط العام.

تأتي الأزمة من الشعور بضخامة التحديات التي تحيط بالدولة، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، الأمر الذي قراه دوائر سياسية يكفي لكبح حضور القاهرة الإقليمي، فلا يمكن ممارسة دور فاعل في خضم مشكلات تهدد الأمن القومي في مفاصله العريضة.

نحجت هذه المعادلة في توفير نجاة مؤقتة لمصر، وحتمتها من الدخول في أزمتها دقيقة، إلا أن حصيلتها لم

ترامب، التي استفادت منها قوى إقليمية، وأعطتها مساحة للحركة عن قصد أو جهل.

لم تتكشف بعد الملامح النهائية للانخراط المصري في الطبقة الجديدة من سيناريو التطبيع، أو الرفض علنا، اتساقا مع هوية الحذر الزائد الذي تمارسه منذ فترة، وحماها بالفعل في بعض الأوقات من دفع ضريبة باهظة، ويمكن أن يصبح وبالا إذا تم التمادي في هذه السياسة من دون اعتبار لمحددات الزمان والمكان واللابعين.

لا أعلم كيف تستعد الحكومة المصرية لمواجهة التوسع في ملف التطبيع، ولا أعلم كيف ستواجه أجندة بابدين للشرق الأوسط، لكن استطاع القول إن هناك تفكيرا جيدا في الملفين، وتحسبا من نتائج كليهما، لأن التأثيرات مباشرة، ولن يجدي معها حذر أو تريت وتستوجب جاهزية عالية، حيث تصطبح معها تغييرات تمس مركزية الدور.

إما أن يكون هناك استعداد للاقترب إيجابا من قطار التطبيع الجديد بكل تبعاته وإما الرفض وتحمل العواقب، فالصيغة الباردة التي رضيت بها مصر لم يعد لها مكان في خضم التطورات المتسارعة بين إسرائيل ودول عربية حليفة للقاهرة، وإمكانية الرهان على سقوط الشراكات التي يقوم عليها التطبيع أو حتى تخريبه سياسيا غير مضمونة، لأن جزءا من مفرداته الأساسية له علاقة بمفلات استراتيجية.

حسب الفهم العام للسياسة المصرية يعد التخلي عن التطبيع في صيغته الجديدة هو الأقرب للتحقق، لأن القاهرة التي ظلت تقاوم التبعية في بعض القضايا الإقليمية وحرصت على تبني رؤى نابعة من مصالحها، لن تقبل المشاركة في مشروع يضعها في كفة واحدة مع إسرائيل، وهي في التفكير الجمعي عدو رئيسي للدولة المصرية.

ممكن الخطورة يأتي من عدم استبعاد أن يعرض القطار دون مشاركة القاهرة، ومن هنا سوف تتأثر علاقتها بالدول المنضمة إلى عملية التطبيع حديثا، والتي تمثل كتلة يمكن أن تؤثر سلبا على دور المحور الذي صارت مصر جزءا منه في المنطقة.

وممكن الحيرة أن القاهرة لن تستطيع التوافق مع المحور المقابل،

التي استفادت منها قوى إقليمية، وأعطتها مساحة للحركة عن قصد أو جهل.

لم تتكشف بعد الملامح النهائية للانخراط المصري في الطبقة الجديدة من سيناريو التطبيع، أو الرفض علنا، اتساقا مع هوية الحذر الزائد الذي تمارسه منذ فترة، وحماها بالفعل في بعض الأوقات من دفع ضريبة باهظة، ويمكن أن يصبح وبالا إذا تم التمادي في هذه السياسة من دون اعتبار لمحددات الزمان والمكان واللابعين.

لا أعلم كيف تستعد الحكومة المصرية لمواجهة التوسع في ملف التطبيع، ولا أعلم كيف ستواجه أجندة بابدين للشرق الأوسط، لكن استطاع القول إن هناك تفكيرا جيدا في الملفين، وتحسبا من نتائج كليهما، لأن التأثيرات مباشرة، ولن يجدي معها حذر أو تريت وتستوجب جاهزية عالية، حيث تصطبح معها تغييرات تمس مركزية الدور.

إما أن يكون هناك استعداد للاقترب إيجابا من قطار التطبيع الجديد بكل تبعاته وإما الرفض وتحمل العواقب، فالصيغة الباردة التي رضيت بها مصر لم يعد لها مكان في خضم التطورات المتسارعة بين إسرائيل ودول عربية حليفة للقاهرة، وإمكانية الرهان على سقوط الشراكات التي يقوم عليها التطبيع أو حتى تخريبه سياسيا غير مضمونة، لأن جزءا من مفرداته الأساسية له علاقة بمفلات استراتيجية.

بدت الهواية السابقة مفهومة، بل مطلوبة، وقت أن كانت الدولة المصرية تعلم جراحها السياسية والأمنية، عقب أعوام من الارتباك رافقتها بموجب اندلاع ثورتي يناير 2011، ويونيو 2013. وبعد أن تجاوزت حزمة من العقبات الوجودية، ونجحت في توفير درجة عالية من الاستقرار، وجرى تحديث الجيش المصري، وتطوير العلاقات مع قوى في الشرق والغرب، لم يعد ما يعرف بالترتيب مجددا.

تحمل هذه المقومات معالم جيدة للإقدام وليس الإحجام، فالسيولة لن تستمر طويلا، وقد تكون القاهرة ضائعة على نفسها أكثر من فرصة للاستفادة منها في الأعوام الثلاثة الماضية التي نهضت فيها من كبواتها

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

منحت السيولة السياسية في المنطقة فرصة لمصر لترتيب جزء كبير من أوضاعها خلال السنوات الماضية، وبعد أن ظهرت تغييرات تشير إلى اقتراب بلورة رؤى ومشروعات متماسكة، أصبح عليها التفكير في آليات التعامل معها.

في ظل انهماك الكثير من القوى الإقليمية والدولية في إعادة النظر في مواقفها من بعض القضايا، بات على القاهرة القيام بالمهمة ذاتها لتكون الانعكاسات المقبلة طفيفة.

تضفي موجة التطبيع بين دول عربية وإسرائيلية جاذبية على التحولات المتوقعة، فمن المرجح أن تخلط حسابات مصر حيال القضية الفلسطينية، وقواعد التعاطي مع إسرائيل التي قامت على ثوابت جرى التكيف معها تاريخيا، وبصورة مكنت القاهرة من المحافظة على حضورها في قلب مشاهد الحرب والسلام.

كما يسهم الاشتياك المتوقع من قبل الإدارة الأميركية برئاسة جو بايدن مع قضايا حيوية بالمنطقة في إحداث تغيير آخر، غير مستبعد أن يفرض على القاهرة تقديرات مختلفة عما خبرتها خلال فترة حكم الرئيس دونالد ترامب، وكانت مرضية لها في غالبية التفاصيل السياسية والأمنية.

تتشغل جهات مصرية حاليا بالتفكير في الوسائل المناسبة لتفادي الإفرازات السلبية لهذين التحولين، وربما تظهر تطورات ملقحة بهما، تتعلق بالموقف من إيران وتركيا، ومهما كان الشكل الذي سيتم اتخاذه معهما لن تكون القاهرة بعيدة عن التداعيات.

لا تزال مصر في مرحلة انتظار لما سيسفر عنه توجهه السريع نحو التطبيع، وما تقوم به من خطوات في المستقبل القريب من تحركات في الشرق الأوسط بعد رحيل إدارة

العراق الفيدرالي بين حكمتين

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

خاضعة لإشراف شعبي أقرب إلى القاعدة الاجتماعية، كما أنه نظام لمراقبة المركز. هذه الإدارة تقدم موارد، وتتلقى تمويلًا، لكي تنفقا في إطار أكثر فاعلية للمحاسبة والتدقيق.

الفساد سوف يتفكك، ويكون خاضعا لمراقبة أدق. ولو امتدت الفيدرالية ليكون العراق مؤلفا من 18 ولاية، بعدد محافظات، فذلك أفضل من "ثلاثة أقاليم"، لاسيما وأن المعنى الطائفي وراء هذا "التقسيم" هو الفجج الوحيد، ولكن حتى هذا مفيد، إذا ما انتهى إلى تقليص أدوات الهيمنة لدى عصابات الولي الفقيه.

وجود إقليم فيدرالي سني، مستقل على نحو استقلالية إقليم كردستان، يمكن أن يحد من تلك الهيمنة، ويحمي جزءا من شعب عزيز من عصف الجريمة الذي لم ينته. بل ويمكن أن يتحول إلى مركز للوطنية العراقية، وقوة مناهضة للمشروع الطائفي وأداة للتغيير.

أفضل من ذلك، فإن نظاما فيدراليا قائما على أساس 18 ولاية، هو السبيل الأمثل. ويمكن لهذا النظام أن يتخذ من أي نظام فيدرالي نموذجا ليقف عليه. من سويسرا إلى الولايات المتحدة. ولو "قَصَّ ولصق". لكي لا نترك للفكر الثقافي ونقص الخبرة والانحطاط القانوني السائد أن يتشاطر على شيء أو على أحد.

وكل ولاية تقف أمام مصيبتها الخاصة لتدأوبها بما تجده مناسبة. ولكل منها حاكم، وحكومة محلية، ومجلس نواب، وشرطة، وترسل للمركز نوابا للبرلمان بحسب عدد السكان، وعضوين إلى مجلس الشيوخ، وتشارك في انتخابات رئاسية، وليفعل الرئيس ما يشاء. وحتى لو جاء إلى السلطة صعلوك، فإنه سيظل محكوما بقبود. السلطة المركزية لن تعود لتكون نهبا لمليشيات مزقتها الخارطة الفيدرالية. وحتى لو نشأ طغيان، فإنه سيكون أقل ضررا، طالما أنه لا يتحكم بكل شيء.

"ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله"، حكمة أفضل من أن ينتهي المشروع الوطني إلى حكمة أخرى تقول "لا خظت برجيلها ولا خذت سيد علي".

خاضعة لإشراف شعبي أقرب إلى القاعدة الاجتماعية، كما أنه نظام لمراقبة المركز. هذه الإدارة تقدم موارد، وتتلقى تمويلًا، لكي تنفقا في إطار أكثر فاعلية للمحاسبة والتدقيق.

الفساد سوف يتفكك، ويكون خاضعا لمراقبة أدق. ولو امتدت الفيدرالية ليكون العراق مؤلفا من 18 ولاية، بعدد محافظات، فذلك أفضل من "ثلاثة أقاليم"، لاسيما وأن المعنى الطائفي وراء هذا "التقسيم" هو الفجج الوحيد، ولكن حتى هذا مفيد، إذا ما انتهى إلى تقليص أدوات الهيمنة لدى عصابات الولي الفقيه.

وجود إقليم فيدرالي سني، مستقل على نحو استقلالية إقليم كردستان، يمكن أن يحد من تلك الهيمنة، ويحمي جزءا من شعب عزيز من عصف الجريمة الذي لم ينته. بل ويمكن أن يتحول إلى مركز للوطنية العراقية، وقوة مناهضة للمشروع الطائفي وأداة للتغيير.

أفضل من ذلك، فإن نظاما فيدراليا قائما على أساس 18 ولاية، هو السبيل الأمثل. ويمكن لهذا النظام أن يتخذ من أي نظام فيدرالي نموذجا ليقف عليه. من سويسرا إلى الولايات المتحدة. ولو "قَصَّ ولصق". لكي لا نترك للفكر الثقافي ونقص الخبرة والانحطاط القانوني السائد أن يتشاطر على شيء أو على أحد.

وكل ولاية تقف أمام مصيبتها الخاصة لتدأوبها بما تجده مناسبة. ولكل منها حاكم، وحكومة محلية، ومجلس نواب، وشرطة، وترسل للمركز نوابا للبرلمان بحسب عدد السكان، وعضوين إلى مجلس الشيوخ، وتشارك في انتخابات رئاسية، وليفعل الرئيس ما يشاء. وحتى لو جاء إلى السلطة صعلوك، فإنه سيظل محكوما بقبود. السلطة المركزية لن تعود لتكون نهبا لمليشيات مزقتها الخارطة الفيدرالية. وحتى لو نشأ طغيان، فإنه سيكون أقل ضررا، طالما أنه لا يتحكم بكل شيء.

"ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله"، حكمة أفضل من أن ينتهي المشروع الوطني إلى حكمة أخرى تقول "لا خظت برجيلها ولا خذت سيد علي".

وما لم تسفر الانتخابات المقبلة عن نظام جديد، يفرضه الناخبون ممن النهج ثنائيهما الحريق، فإن الأمل في التغيير سوف يتبدد. وحليمة سوف تعود إلى عاداتها القديمة. وهذا هو الأرجح.

ما هو البديل، عندما يقصر المشروع الوطني عن التغيير؟

لقد كان الافتراض السائد لدى القوى الوطنية العراقية هو أن المشروع الفيدرالي الذي تبناه نائب الرئيس الأميركي السابق والرئيس المنتخب الآن، جو بايدن، هو مشروع لتقسيم العراق.

هذا غير صحيح. الفيدرالية ليست تقسيما بالضرورة. هناك دول فيدرالية عديدة، ومنها الولايات المتحدة نفسها، لا تعاني من مشاعر التقسيم. ولا حاجة إلى أن يستصغر العراقيون أنفسهم بالقول: نحن لسنا ألمانيا، ولا سويسرا، لكي نكون فيدراليين إلى ذلك الحد.

القسط الفيدرالي القائم، لإقليم كردستان العراق، هو حقيقة راسخة على أي حال. الوطنية الحقيقية تستوجب تأكيدها وترسيخها، بحيث يتاح لأكراد هذا البلد أن يشعروا بأنهم يحكمون أنفسهم بأنفسهم بالفعل.

الانتماء إلى العراق سيكون حقيقيا وأكثر صدقا، لأنه سيكون انتماء إرادة حرة ومصالح مشتركة، وليس انتماء جغرافيا قسريا، أو قائما على الإكراه.

الفيدرالية نظام ليس لتقسيم السلطة بين أربع عصابات أو خمس. إنها نظام لإدارة محلية مستقلة،

لقد حصل الشيعة على الحق في الركن إلى كربلاء في مسيرات جماعية. ولكنهم كانوا يركضون جياعا ومشردين. حصلوا على الحق في اللطم على الحسين، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن من الأولى بهم أن يلطموا على فقرهم وعوزهم وبؤسهم. وعندما زاد الحمل على أكتافهم، انفجروا ليتصدروا واحدة من أعظم الانتفاضات في تاريخ العراق، طولا وعرضا، ضد عصابات إيران، وضد المشروع الطائفي نفسه.

السنة دفعوا الوجه الآخر للثمن، تدميرا وهدما للمدن، وتشريدا للملايين، وتقتيلا وتكنيلا، وكل ما شاعت عصابات إيران أن ترتكبه فيهم من الجرائم. يوما بعد يوم، عاما بعد عام، ومن دون انقطاع.

هناك حقائق انجلت خلال الأعوام السبعة عشر الماضية. أحد أهمها هو أن "المشروع الوطني" لا يزال قاصرا عن أن يكون هو قوة التغيير.

بالحسابات العملية، فإن جمهورية العصابات لا تزال تملك القدرة على البقاء والتحكم في مصير البلاد.

فتحولت نهبا لكل أفاق ودجّال وشربير، فقد تحول البرلمان إلى مستنقع لكل طرف فيه رائحة عفنه الخاصة. الأكراد خسروا في النهاية طلعاتهم الانفصالية. وعلى الرغم من أن الشعب الكردي تمكن من تحصين نفسه من بعض الخراب، فإن العيش في بيئة الفساد التي تعم العراق، منحت بعض قياداتهم الفرصة نفسها لكي ينهلوا حصتهم. إنهم في وضع أفضل من باقي العراقيين، ولكنهم ليسوا سعداء بما هم عليه، ولا تزال المخاطر تتهددهم، ولا تزال العشائرية السياسية تعني أن كل ما تم بناؤه قابل للتصدع.

لا يمكن القول إن شيعة العراق نجوا من الحريق. لقد وجدوا أنفسهم في أتون الحريق عندما لم تجد جمهورية العصابات سبيلا لإصفاهم "ك"مكون"، ولا لرفع "المظلومية" عنهم. ولقد حصل ذلك، لأن "المظلومية" التي تقدمت في إطار تصور "طائفي" قبيح، لم تكن هي المظلومية التنموية التقليدية التي تعاني منها الأطراف الهامشية عادة حيال المركز.



علي الصراف
كاتب عراقي

وجود سلطة وطنية في عراق موحد، هو الوضع الأمثل. ولكن الحكمة تقول "ما لا يُدرك كله، لا يُترك جله".

لقد مضت 17 عاما على تحويل العراق إلى حطام، ونجح الإيرانيون والأميركيون، كل بطريقته الخاصة، في تحويل هذا البلد إلى مستنقع للجريمة والفساد.

الجميع دفع الثمن. الإيرانيون أنفسهم لم يسبوا الكثير. فالأمر الحرام الذي جنوه من فساد عملائهم لم يتحول إلى مشاريع بناء وتطوير في إيران. والشعب الإيراني ظل يتضور جوعا، وخزينة بلاده تقف على حافة الإفلاس. الكثير من الفضل في هذا يعود إلى العقوبات المفروضة على إيران. إلا أن المال الحرام ذهب إلى طرق الحرام بلغذي فساد الإيرانيين الخاص. أما الأميركيون الذين تكبدوا نحو تريليون دولار من الخسائر، وخمسة آلاف قتيل ونحو 50 ألف جريح، فلا يستطيعون القول إنهم خسروا شيئا عظيما من غزو العراق.

وبالرغم من أنهم جنوا من الفساد حصتهم الطبيعية إلا أنها ظلت شيئا هزليا أمام الدولة الفاشلة التي قاموا بإنشائها. وحتى عندما أرادوا الفرار، فإن صمم المصالح الهزيلة، والأمان الضائعة، ظل يلصقهم بالمشاكل هناك. حتى أصبح وجودهم عرضة للتهديد، ليكون جبروت القوة العظمى عرضة للاهانة.

العراقيون هم الذين دفعوا الثمن الأكبر. فانهارت الدولة، وتحولها إلى جمهورية عصابات مسلحة، جلبها لهم من الرزايا ما لم يكن يخطر على بال عمليا، ما من شيء، إلا وكان عرضة للتخريب. من التعليم المتردي إلى الأمن، وإلى كل وجه من وجوه الخدمات العامة، وإلى مؤسسات الدولة نفسها التي أصبحت خاضعة لتلك العصابات. ولمنما طغى الفساد على الحكومة